

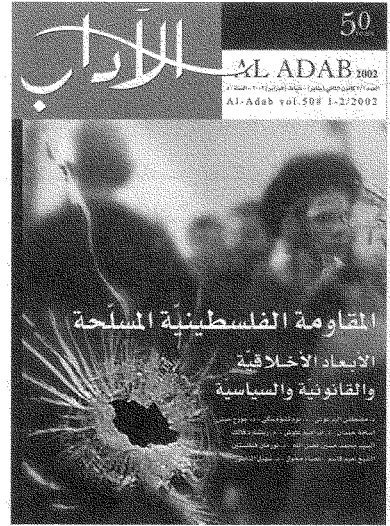
لم نقرأ مثله منذ اندلاع الانتفاضة الثانية

لعلني لا أجازف في القول البيّنة إنَّ الملفَّ الذي أعدّه كلُّ من سماح إدريس وعمر البرغوثي، ونشرته مجلة الآداب في عددها المزدوج (كانون الثاني - شباط/يناير - فبراير ٢٠٠٢) ربما كان من أفضل المساهمات الفكرية في الجدل السياسي الدائر اليوم على الانتفاضة الفلسطينية ومستقبلها ووعودها الخالصة. وربما لا أبالغ في الكلام أيضاً إذا قلتُ إننا لم نقرأ، منذ اندلاع الانتفاضة في ٢٨/٩/٢٠٠٠ حتى اليوم، تحليلات ووجهات نظر ذات إحاطة وشمول، مثلما قرأنا في هذا الملف المتشعب والمتكامل معاً. وقد تابعنا، بالتأكيد، الكثير من المقالات والدراسات المهمة هنا وهناك، ورصدنا، بشغف، آراء بعض الكتاب اللامعين في هذه المجلة أو تلك: غير أن الآداب كانت، من بين جميع رصيفاتها، الوحيدة التي سارعت إلى تدشين هذا الجهد النقدي الثاقب الذي يتمثل، أكثر ما يتمثل، في صوغ اثنين وثلاثين سؤالاً مبتكراً في الأبعاد الثلاثة للكفاح المسلح الفلسطيني: البعد الأخلاقي، والبعد القانوني، والبعد السياسي. وهذه الأسئلة، في حد ذاتها، شائقة وشديدة الأهمية معاً، وهي تحوّل معظم المشكلات الشائكة التي تواجهها الحركة الوطنية الفلسطينية اليوم.

إنَّ هذه الأسئلة من شأنها، بالفعل، أن تفتح باب المبارزة في هذا الحقل من المعرفة، مع ما تعنيه كلمة «مبارزة» من شجاعة فكرية ونزاهة نقدية ورفعة في السجال والمحااجة. لكنَّ هذه الأسئلة نفسها قد تفتح، في الوقت ذاته، صندوق باندورا في ما لو جَنَحَ الحوار إلى الغوغائية التي طالما اتُّسمت بها آراء بعض التيارات السلفية الصاعدة، أو جَنَحَ إلى الخطابية التي ما فتئت بعض الشُّيخ القومية المهزومة ممسكةً بها فلا تحيد عن مفرداتها أو تتبدل. ومهما يكن الأمر، فهذا الملف يضع بين أيدينا، إحصائياً، آراء أحد عشر كاتباً (ثمانية من العرب - لبنانيان وستة فلسطينيين، وثلاثة من الأميركيين). لكنَّه لا يتضمّن، في الحقيقة، ثمانية آراء عربية بحساب المطابقة مع عدد المشاركين، بل خمسة آراء فقط بحسب التصنيف السياسي. فثمة وجهة نظر يسارية (بالمعنى الضيق جداً لكلمة «يسار» تبعاً لمفهومها الراهن في الواقع الفلسطيني) عبّر عنها كلُّ من عصام مخول وسهيل الناطور: ووجهة نظر إسلامية استخلصها كلُّ من السيّد محمد حسين فضل الله وأسامة حمدان ونعيم قاسم: ووجهة نظر قومية تقدمية تستند إلى تجربة عميقة

❖ - عضو في هيئة تحرير مجلة الدراسات الفلسطينية، وكاتب في

جريدة السفير.



وخبرة نضالية ضاربة في التاريخ المعاصر للثورة الفلسطينية عبر عنها الدكتور جورج حبش: ووجهة نظر وطنية ليبرالية مع ميل إلى اليسار عبر عنها مصطفى البرغوثي: وآراء قومية تقليدية مع ميل إلى الشعبوية تكلم فيها إبراهيم علوش.

ملاحظات أولى: بين الرسوخ المبدئي والسياسات المتغيرة

لفتني في الملف أن الأسئلة أعمق بكثير من بعض الإجابات. وأكثر من هذا، فقد راعني الفارق الكبير جداً في المستوى النقدي وفي طريقة عرض الأفكار بين أجوبة الأميركيين وأجوبة بعض الكتاب العرب. فريتشارد فالك، على سبيل المثال، يقارب موضوعه بتفكير منهجي وبدقة علمية وبمستوى رفيع من المجادلة النقدية، بينما الإجابات العربية - في معظمها - ما انفكت تتجرد للقضية الفلسطينية بعبارات بدهية لا تضيف شيئاً إلى معرفة تفصيلات الواقع المتبس والمتشابك: حتى إن البعض تصدى للإجابة عن أحد الجوانب وهو لا يمتلك الحد الأدنى من المعرفة به. لذا احتدمت بعض الإجابات بعبارات سياسية عامة وفقيرة بلا مشكلة نقدية مع الأسئلة المعروضة، على طريقة: «لا تفرق بين المدني والعسكري في إسرائيل» و«الإعلام والرأي العام لا يهتمان بالبيئة» و«لا سلام للمدنيين الإسرائيليين بوجود الاحتلال وباستمرار قتل المدنيين الفلسطينيين» (سهيل الناطور) أو «نحن لا نعول كثيراً على خلافات اليمين واليسار في إسرائيل» (نعيم قاسم). لكن ما راعني، حقاً، هو استسهال الكلام على المدنيين الإسرائيليين بطريقة تستحلب شهوة الدم كالقول: «إن الأفراد اليهود الموجودين في فلسطين اليوم أعداء للمجتمع العربي حتى لو ادّعوا أنهم يساريون أو إنسانيون النزعة أو مؤيدون لحقوق الشعب الفلسطيني» (إبراهيم علوش). وبحسب ما أرى فإن فكرة «المسؤولية الجماعية» هي فكرة فاشية بامتياز، لفظها الفلسطينيون - إلا القليل منهم - منذ فترة طويلة. فإذا كان الإسرائيليون قتلوا، فإن الفلسطينيين مقاتلون، وطرائقهم في القتال تخالف - بل يجب أن تخالف على طول الخط - طرائق الإسرائيليين الهمجية؛ ولا نحتاج في هذا الشأن إلى تفصيل. ثم إن الكثير من الإسرائيليين اليساريين أو غيرهم من مؤيدي حقوق الشعب الفلسطيني، حتى لو سكنوا الأراضي الفلسطينية، لهذا السبب أو ذاك، هم أرفع مقاماً من بعض العرب الناعقين يومياً بشعارات المقاومة ومواجهة التطبيع، والذين يخدمون، في الوقت نفسه، النظم الديكتاتورية العربية.

هؤلاء العرب هم، فضلاً عن خدمتهم السلاطين والعسك وحراس نوابيسهم، فاشيون: وإن وصلوا إلى السلطة قتلوا شعوبهم تقتيلاً. ولا أجد وجهاً للمفاضلة قط بين هذا الرهط من المثقفين العرب، وشخصيات يهودية من طراز أميرة هاس وسيمون بيتون وشولاميت ألوني وليئة تسيمل وفيليتسيا لانغر وإيهود أديف ورامي ليفنه وأوري أفنيري وأوري نير وإسرائيل شاحاك وإيلاً شوحاط. فهذه الأسماء أفنت حياتها دفاعاً عن الفلسطينيين، وأمضى بعضها أعواماً في السجن بتهمة مقارعة الصهيونية، وألجا الصهيونيون عدداً منها إلى مغادرة فلسطين.

والحقيقة أنني دهشت، قليلاً، لبعض العبارات الواردة في جواب السيد محمد حسين فضل الله مثل قوله: «يصعب جداً أن نجد امرأة في الكيان الصهيوني أو المستوطنات لا تمثل حالة عسكرية». إن هذه العبارة تُشبهه، في بعض جوانبها، الكلام الشائع في الأفواه والسائر على الألسنة، والذي يعتقد أن لا مدنيين في إسرائيل مادام كل فرد منها يخدم في الجيش؛ فالإسرائيلي بحسب هذا الكلام مرصود، منذ ولادته، لهذه الخدمة، وسبق عسكرياً حتى بعد تسريحه. إن هذا الكلام يلائم التفكير الصهيوني تماماً. فالصهيونيون يقولون الأمر نفسه عن السوري مثلاً: ليس ثمة مدني في سورية مادام أي مواطن فيها يخدم في جيش بلده؛ والفتى في سورية يتدرب في المدارس والجامعات؛ والشاب هو عسكري بالضرورة؛ والكهل هو احتياط بالفعل.

مهما يكن الأمر، فإن إجابات العرب كانت، في بعض جوانبها، نوعاً من البدهيات التي لا تفيد شيئاً في السياسة، بل ربما تكون لها فائدة في المدارس فقط. فالمبادئ العامة والمواقف المبدئية تريح الضمير، ولعل فيها أهمية ثقافية أو دلالات أخلاقية، لكنها لا تقدم شيئاً في العملية السياسية ولا توخر. ومن أسهل الأمور على المرء أن يتمترس وراء مواقف أولية أو مبادئ مجردة ولا يحيد عنها حتى لا تتلوث مواقفه أو مواقفه بالسياسات المتغيرة. غير أن الكائن المبدئي لن يكون، في المحصلة، أكثر من راوية للوقائع وللتاريخ وأحداثه.

قصارى القول إن السياسة، بما هي فعل مباشر، هي الأساس في أي حركة للتغيير؛ وهي فن معرفة الحقائق، وفن اجتراف البدائل، وفن الوصول إلى الأهداف، لا فن المواعظ. ففي حلقات البحث الأكاديمية ربما يكون النقاش في المبادئ المجردة أمراً مقبولاً أو جديراً بالتأمل، لكن حينما يتعلق الأمر بمصير الشعوب التي تتعرض في كل يوم للأذى وتتطلع إلى خلاصها، يصبح من

الضروري أن يفكر المرء سياسياً، أي أن يفكر بمسؤولية وبصيرة، لا في المبادئ وحدها، بل في التبعات الناجمة عن اتخاذ هذا القرار أو ذاك أيضاً.

فن التفكير

إن قراءة نصوص نورمن فنكلستين وريتشارد فالك ونوم تشومسكي تزودنا، فضلاً عن المتعة المعرفية، بطراز رفيع من فن التفكير. واللائق في أجوبة هؤلاء مدى الاهتمام بالتفاصيل الكثيرة والجوانب الغامضة من الكفاح المسلح الفلسطيني؛ وهو ما يدل على الجرأة العالية والتمكّن المنهجي. وفي أي حال، فإن أفضل ما تزودنا به آراء فنكلستين وتشومسكي وفالك هو حث العقل العربي النقدي على التفكير فيها، وتقليب وجوهها، وتمارين الذهنية العربية على مبدأ إمعان النظر في آراء الآخر مهما تكن هذه الآراء مخالفة لما استقرت عليه الذهنية العربية، ثم رسم خطط المواجهة، لا تطبيق العادة العربية المعهودة، أي إدارة الظاهر. وسيطّم الكثيرون شفاهم، بالتأكيد، حينما يقرأون آراء تشومسكي في الكفاح المسلح الفلسطيني. فهذا الكاتب المثير للجدل كان أحد المصادر الحاسمة للمتفكرين العرب حينما يتصدون لدحض الأفكار الصهيونية، أو لإدانة إسرائيل وسياساتها في فلسطين. وهنا، في مجلة الأدب، سيتعرف القارئ أكثر على تشومسكي، الإنساني النزعة، وكأنه من يسار حزب العمل: فأراؤه السياسية في فلسطين تظهر كأنها يمينية مقارنة بأرائه الجذرية في الإمبريالية والديموقراطية والغرب. ثم إنه لا يتردد في الإفصاح عن هذه الآراء كالتالي:

المزارع الذي يعمل في الحقل، والمرء الذي يتبضع في الشارع، والطفل الراجع من مدرسته إلى بيته، كل هؤلاء مدنيون حتى لو كان المزارع يملك بندقية ويعيش على أرض محتلة؛ إن قصف باص يُقِلّ مستوطنين هو عمل إرهابي إجرامي؛ إن الكفاح المسلح لتحقيق البرنامج الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية كان ولا يزال وسيبقى مشروعاً انتحارياً؛ الكفاح المسلح في المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ مضرٌ بقضية التحرير، وهديةٌ للمتشددين الإسرائيليين؛ إنه أمر يبعث على السخرية أن يعتقد المرء أن المقاومة الفلسطينية المسلحة ستهزم جيش الدفاع الإسرائيلي؛ المقاومة الفلسطينية المسلحة ستشكل وحدة داخل إسرائيل داعمةً لأكثر العناصر وحشيةً وقسوةً؛ أعمال الهجوم على المستوطنين شنيعةٌ أخلاقياً ومعنويةٌ تكتيكياً؛ العمليات العسكرية الفلسطينية ضد إسرائيل بحدودها المعترف بها دولياً ستكون بالغة الضرر على الفلسطينيين.

يدين تشومسكي الديانات بقوله إن بعض الكتب المقدسة هي أكثر الأدبيات إبادية. ثم يعرض أفكاره السلمية بالقول إن المقاومة غير العنيفة هي أكثر الوسائل فاعلية في دفع قضية التحرير قدماً؛ فالكفاح المسلح وصفة للبؤس والكارثة. ويضرب لنا تيمور الشرقية مثالاً على صحة آرائه. فالولايات المتحدة الأميركية دعمت علناً العدوان الأندونيسي على تيمور الشرقية، وسكتت عن الفظائع الهائلة فيها طوال ربع قرن، وعن طرد ٨٥٪ من السكان من بيوتهم. وعن تدمير البلاد وقتل الآلاف من السكان، وظلت تدعم الجيش الأندونيسي حتى أيلول (سبتمبر) ١٩٩٩. وفي ذلك التاريخ أصدر الرئيس كلينتون أوامره إلى الجنرالات الأندونيسيين، تحت ضغط دولي ومحلي متواصل، بأن اللعبة انتهت. وخلال ٤٨ ساعة قلب الجنرالات مسارهم ١٨٠ درجة، وبدأوا الانسحاب من هذه الجزيرة لتدخل إليها قوة سلام دولية تقودها أستراليا من دون أن تلقى معارضة الجنرالات.

في هذا المقال لنا تفصيل وكلام؛ فالحق أن بعض آراء تشومسكي فيها الكثير من الدماغوجية. وعلى سبيل المثال، لم يدع أي فلسطيني قط أن المقاومة الفلسطينية المسلحة ستهزم الجيش الإسرائيلي. وجل ما تطلعت إليه الحركة الوطنية الفلسطينية، مثلها مثل أي حركة تحرر وطني في العالم، هو جعل تكلفة الاحتلال باهظة جداً بحيث تصبح إسرائيل غير قادرة على احتمالها، تماماً مثلما حصل في فيتنام أو الجزائر أو جنوب لبنان؛ فلم يعتقد أحد البتة أن الفيتكونغ أو جبهة التحرير الوطني الجزائرية أو حزب الله أقوى من الجيش الأميركي أو من الجيش الفرنسي أو من الجيش الإسرائيلي، على التتابع. لكن كان كل طرف من هؤلاء، في صراع الإرادات المرير، يتشبث بإيقاع أقصى - بل أقسى - الخسائر بالخصم كي يُرغم خصمه على الصدوع لمطالبه، ولاسيما بعد أن يوقن أن لا سبيلاً إلى كسر إرادته. وعندما يصل الخصم إلى هذه النقطة من التفكير تفتتح أبواب كانت مغلقة تماماً، كالتفاوض السياسي على الجلاء، أو حتى الجلاء من غير تفاوض.

أمّا نورمن فنكلستين، فمع اختلافه الواضح عن نوم تشومسكي في موقفه المبدي من الكفاح المسلح، إلا أنه يتفق معه في أن تفجير الباصات المليئة بالمدنيين عمل خاطئ. وهو يعتبر الأطفال والشيوخ في خانة المدنيين حكماً، بينما يرى أن مفهوم «المسؤولية الجماعية» غامضٌ تماماً، وفي الديكتاتوريات لا يملك المواطنون أي رأي في سياسة حكوماتهم. وفي هذا السياق يبدو فنكلستين يسارياً فلسطينياً، فيرى أن المستوطنين أهداف مشروع المقاومة المسلحة، وأن اغتيال وزير في الحكومة الإسرائيلية إنما هو انتقام مشروع. غير أن فنكلستين (اليساري الفلسطيني!) يتطابق موقفه مع تشومسكي (اليساري الإسرائيلي!) في أن الأعمال الإرهابية ذات

المشروعة للأجانب يفرض عائفاً سياسياً حاسماً وربما يمنع أي عملية تسوية في المستقبل المنظور.

إن الأفكار والآراء التي توصل إليها كل من تشومسكي وفنكلستين وفالك تظهر، للأسف، الفارق الكبير في طرائق التحليل والاستنتاج بين الكتاب العرب والكتاب الأميركيين في هذا الملف. ولا ريب في أن النقاط الخلافية التي أثارها نصوص هؤلاء الثلاثة جديرة، لا بالوقوف عندها ملياً فقط، بل بشحذ العقل العربي، وإعمال الفكر لاستنباط أجوبة متينة وحجج قوية وأفكار تستند إلى المنطق في مقارعة الصهيونية. وهذه المقارعة هي مجرد رحلة فقط في شوط طويل من تاريخ الصراع المحتدم في منطقتنا العربية منذ أكثر من مئة عام.

وفي هذه الرحلة الممتعة في رحاب الأفكار، وكطريقة في هذا السجال النقدي، أوجز بالقول التالي:

- إن فكرة «المسؤولية الجماعية» لا يمكن تطبيقها على الحال الإسرائيلية نفسها، على الرغم من التاريخ الطويل من المآسي والمذابح. فالفلسطينيون يقاتلون دفاعاً عن حقهم الإنساني في الحياة والعيش بحرية وكرامة. ومن هو الأجدر منهم في فهم عذابات الآخرين وحرية الإنسان وكرامته؟! لذلك فهم، حين يقاتلون ويموتون، ينبغي أن يكون قتالهم من أجل المستقبل، أي من أجل الحياة: فلا تُأسرهم فكرة «عبادة الموت» ولا تتملكهم غريزة قتل الآخرين، كل الآخرين، كيفما كان.

- ليس صحيحاً أبداً القول إنه لا يوجد مديونون إسرائيليون لا يرغبون في قتال الفلسطينيين. إن هذا الكلام يدل على جهل تام بالتشققات التي تعصف بالمجتمع الإسرائيلي. لقد انتهى عصر القلعة والسور في إسرائيل. وثمة جيل جديد من الإسرائيليين ذو صلة واهية بجيل الرواد، وهو جيل مضطرب لا ينبغي في الحياة إلا المال والتجارة والسفر والاتصال والمتعة والسلام.

- إن من لا يرى التشققات في القلعة الإسرائيلية هو، بكل بساطة، لا يمتلك أي قدر من المعرفة بالعدو. ومن يرى المجتمع الإسرائيلي كلاً موحداً و متماسكاً إنما هو، في الواقع، غير قادر على رؤية أي شيء. ففي الأوساط الدينية اليهودية جماعات معادية للصهيونية، مثل «ناطوري كارتا» التي ترى في قيام إسرائيل كفرًا لأنها عمل من أعمال الرب في الأساس لا من أعمال بن غوريون.

- إن فلسطين الحرة والديموقراطية تتسع للعرب واليهود معاً. فإذا كان الصهيونيون طردوا العرب في سنة ١٩٤٨، فالعرب لن ينفذوا أي عملية طرد بحق اليهود الذين يعيشون في فلسطين الحرة. فالوقائع التاريخية تخلق حقوقاً لأجيال لم تقترب جريمة طرد الفلسطينيين أو احتلال فلسطين.

بيروت

فاعلية مشكوك فيها: فهي تمكن إسرائيل من وضع ثقل قوتها العسكرية، وتوحد المجتمع الإسرائيلي، وتقلب الرأي العام العالمي ضد الفلسطينيين. وهو يعتقد أن العصيان المدني اللاعنفي هو ما سيأتي للفلسطينيين بالظفر: فلا الحرب التقليدية ولا حرب العصابات تدوان خياراً قابلاً للتطبيق، بل إن عصياناً مدنياً لاعنفياً شأن ما حدث في أثناء الانتفاضة الأولى قد يُغرق الجيش الإسرائيلي ويبتل تأثيره.

في جانب آخر يمتاز ريتشارد فالك بالدقة المنهجية الرفيعة حينما يتصدى لمعالجة إحدى النقاط التي أثارها أسئلة الأداب. فهو يقول: «إن القانون الدولي لا يسمح أبداً باستهداف المدنيين عن سابق تصور وتصميم، لكن العنف الموجه ضد المستوطنين والمستوطنات لا يمكن اعتباره إرهاباً». ويفاجئنا بأن من غير الصحيح أن الأمم المتحدة أجازت المقاومة بكافة الوسائل: فهي أثبتت حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم ولكن من غير الموافقة الصريحة على الكفاح المسلح. وهذا الاستنتاج يلزمنا إعادة فحص قرارات الأمم المتحدة على أيدي خبراء قانونيين من عيار ريتشارد فالك.

يُعترف فالك بأن قيام إسرائيل أوقع بالفلسطينيين ظلماً كبيراً من النواحي الإنسانية والأخلاقية والسياسية والقانونية. لكنه يعتقد أن تصحيح هذا الظلم مسألة صعبة اليوم، وأن السعي إلى قلب ما حدث في سنة ١٩٤٨ لا جدوى منه من الناحية القانونية والسياسية - وإن يكن مفهوماً من الناحية الأخلاقية.

إن تطبيق حق العودة، على سبيل المثال، مسألة معقدة جداً بحسب ريتشارد فالك، لأن ثمة قبولاً دولياً بوجهة النظر الإسرائيلية القائلة إن ممارسة هذا الحق القانوني ستدمر هوية إسرائيل بوصفها دولة يهودية. والقانون الدولي يعطي أي دولة الحق في الدفاع عن بقائها، وليس فيه ما يمنع شعباً من إنشاء دولة تستند إلى معتقدات إثنية أو دينية. ولهذا ليست إيران، بوصفها دولة إسلامية، دولة غير شرعية (وهذا ينطبق على الباكستان أيضاً) مع أن إسرائيل كانت ثمرة الاستيطان ولم تكن خياراً للكسان الأصليين.

يتفق فالك وفنكلستين، إلى حد كبير، على «أن الترتيبات المتفق عليها والتي تثبت عقوداً من الزمن تُعتبر في القانون الدولي مولدة للقانونية» (فالك): وعلى الرغم من أن «القوة لا تصنع حقاً، إلا أن القوة، مع مرور الوقت، تصنع حقاً بالفعل» (فنكلستين). إن فالك أقل تشدداً من فنكلستين، ولعله يلائم التفكير السياسي للسلطة الفلسطينية: فهو يعتقد أن من الضروري أحياناً التنازل عن حقوق مشروعة من أجل تحقيق أفضل حصيلة سياسية، لأن التبعات السياسية قد تمنع ممارسة الحق القانوني. وفي هذا المجال لا يتورع فالك عن القول إن إصرار الفلسطينيين على الحقوق